

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع

جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

طلب تمديد الموعد النهائي لاستكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد عملاً بالمادة ٥ من الاتفاقية

موجز مقدم من تايلند

أولاً - جذور مشكلة الألغام الأرضية

١- توجد معظم المناطق المزروعة بالألغام في تايلند على طول حدودها مع البلدان المجاورة، وخصوصاً حدودها مع كمبوديا. والسببان الرئيسيان لوجود ألغام أرضية وذخائر غير متفجرة هما: النزاع الداخلي في كمبوديا، الذي أدى إلى قيام العديد من الفصائل الكمبودية بحوض عمليات قتالية على طول الحدود بين البلدين، والنزاع بين الحكومة التايلندية والمتمردين الشيوعيين في الفترة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٨١، ولا سيما في شمال تايلند. وبالرغم من أن هذه النزاعات قد انتهت منذ أكثر من عقد من الزمان، لا تزال الملايين من المخلفات غير المتفجرة تشكل تهديداً مستمراً لأمن واقتصاد المجتمعات المحلية في المناطق المتأثرة. وتعرض آلاف الأشخاص للقتل أو الإعاقة بسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة التي لا تزال تُهدد الكثيرين.

ثانياً - حجم ونوع المشكلة/التحدي

٢- قامت تايلند بعد أن أصبحت طرفاً في الاتفاقية بإجراء دراسة استقصائية عن تأثير الألغام الأرضية، في الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١، بواسطة المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية. واشتملت الاستنتاجات الرئيسية على ما يلي: وجود حوالي ٢ ٥٥٧ كيلومتراً مربعاً من المناطق الملوغمة، وتحديد ٥٣٠ من المجتمعات المحلية المتأثرة بالألغام بسبب وجود ٩٣٣ موقعاً تبين أنها ملغومة وتحتوي على ذخائر غير متفجرة، وتبين أن المجتمعات المحلية الأشد تأثراً هي تلك الموجودة على طول حدود تايلند مع كمبوديا؛ وارثي أن المناطق الملوغمة قد أثرت على سبل كسب العيش والسلامة بالنسبة لـ ٦٨٢ ٥٠٣ شخصاً؛ وأن معظم المناطق الملوغمة لديها تأثير ضعيف نظراً إلى أن التأثير الأشد يطال ٦٩ فقط من ٥٣٠ من المجتمعات المحلية المتأثرة.

٣- وبناءً على الدراسات الاستقصائية التي شملت ١٣١ من ٥٣٠ من المجتمعات المحلية المتأثرة، شهدت الفترة من عام ١٩٦٩ إلى عام ٢٠٠٧ وقوع ٣ ٥٥١ إصابة منها ٢ ٠٤٥ جريحاً و١ ٥٠٦ قتيلاً. وغالباً ما تقع حوادث الإصابات أثناء القيام بتجميع منتجات الغابات. وتعتمد معظم المجتمعات المحلية المتأثرة على الغابات في إمداداتها

من الطعام وحطب الوقود ومواد البناء والصيد، وتقع الحوادث عند تنقل الأشخاص عبر الغابات لزيارة الجيران أو الأقارب. كما أدت الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة إلى منع أو تقييد الوصول إلى أربعة مصادر رئيسية هي: الغابات والحقول والمراعي والمياه.

٤- وقد تدنى عدد ضحايا الألغام الأرضية إلى حد كبير خلال السنوات الماضية نتيجة للبرامج الفعالة والمستمرة التي نفذتها وحدة إزالة الألغام لأغراض إنسانية، والمنظمات ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية للتوعية بمخاطر الألغام.

ثالثاً - الجهات الوطنية المعنية بإزالة الألغام

٥- بعد فترة وحيزة من التصديق على الاتفاقية، أنشئت اللجنة الوطنية لمكافحة الألغام التي تشمل جميع الوزارات الرئيسية والإدارات المعنية بغية وضع السياسات ورصد تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية. وأنشأت اللجنة لاحقاً، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، المركز التايلندي لمكافحة الألغام ليكون بمثابة وكالة تنسيق مركزية لجميع المسائل والعمليات المتعلقة بمكافحة الألغام في تايلند. وتمثل مهمة المركز في تنسيق ورصد وتنفيذ عمليات إزالة الألغام، ورصد الألغام الأرضية/الذخائر غير المتفجرة، والتوعية بمخاطر الألغام وتقديم المساعدة للضحايا في جميع أنحاء تايلند. وهذا المركز مسؤول أيضاً عن وضع برنامج يتعلق بوفاء تايلند بالتزاماتها كطرف في الاتفاقية. ويعمل المركز تحت إشراف القيادة العليا في وزارة الدفاع، كما حظي برعاية صاحبة السمو الملكي الراحلة غالياني فادهانا كروم لوانغ نارادهيواس راجاناغاريندرا.

٦- وأنشئت أربع وحدات لمكافحة الألغام لأغراض إنسانية لتقوم بعمليات إزالة الألغام والتعاون مع المنظمات المحلية الأخرى في مجال التوعية بمخاطر الألغام وتقديم المساعدة للضحايا. ونظراً للقيود المالية، قامت كل وحدة بتوظيف حوالي ١٠٠ شخص لتنفيذ هذه المهام. ومع ذلك، يمكن مع زيادة الميزانية أن يرتفع عدد العاملين المدربين ليصل إلى ما بين ٢ ٥٠٠ إلى ٣ ٠٠٠ شخص.

رابعاً - التقدم المحرز

٧- عند الشروع في عملية إزالة الألغام، استخدم المركز التايلندي لمكافحة الألغام أساليب تقليدية يدوية لتطهير المناطق التي يُعتقد بأنها مزروعة بالألغام. ومع ذلك، ونظراً إلى أن البيانات المستخلصة من الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية، التي أُدخلت لاحقاً في قاعدة بيانات المركز، قد أخطأت في تحديد حجم وأماكن مشكلة الألغام، فقد تطلب الأمر إجراء المزيد من الزيارات والاستقصاءات التقنية. وبالتالي، قام المركز بتطبيق إجراء تحديد أماكن حقول الألغام بغية تحديد أماكنها بدقة، الشيء الذي مكّن المركز من وضع خطة وطنية لإزالة الألغام وتسريع عملية التطهير.

٨- وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨، تم الإعلان عن منطقة خالية من الألغام مساحتها الإجمالية ١ ٦١١,٢ كيلومتراً مربعاً من المناطق التي يُعتقد بأنها مزروعة بالألغام، وذلك نتيجة لتطهيرها إما باستخدام أساليب تقليدية أو بتطبيق إجراء تحديد أماكن حقول الألغام. وجرى تطبيق إجراء تحديد أماكن حقول الألغام على ١ ٥٥٥,٣ كيلومتراً مربعاً من هذه المساحة. وبالتالي، بقيت منطقة مساحتها ٩٤٩,٦٦ كيلومتراً مربعاً يُنتظر

الإعلان عن خلوها من الألغام خلال فترة التمديد. وتحقق معظم هذا التقدم على طول حدود تايلند مع كمبوديا التي حظيت بالأولوية الرئيسية لكونها المنطقة الأشد خطورة. وفي عام ٢٠٠٧، وقعت ١٢ إصابة بسبب الألغام - وهو أقل عدد إصابات سنوية منذ بدء سريان الاتفاقية، ويشكل انخفاضاً كبيراً مقارنة بالإصابات في عام ١٩٩٩ التي بلغت ٥٣ إصابة.

خامساً - المشروع التجريبي لإجراء تحديد حقول الألغام

٩- في عام ٢٠٠٧، أطلق المركز التايلندي لمكافحة الألغام المشروع التجريبي لإجراء تحديد حقول الألغام في محافظة سا كاثو. وكانت الأهداف الرئيسية هي التسجيل ووضع العلامات وتجميع المعلومات المتعلقة بالألغام بغية تخطيط عملية فعالة لإزالتها، فضلاً عن خفض المناطق التي يُعتقد بأنها تحتوي على ألغام/ذخائر غير متفجرة، وفقاً للدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية، وإعادة التأكد منها لضمان تحديدها بدقة أكبر ودون لبس. وأجرت الوحدة الأولى لمكافحة الألغام لأغراض إنسانية، تحت إشراف المركز التايلندي لمحاربة الألغام، دراسة استقصائية في الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ قررت بموجبها عدم وجود ألغام في منطقة مساحتها ٣٢,٠٢ كيلومتراً مربعاً وحددت منطقة مزروعة فعلياً بالألغام مساحتها ٩,١٩ كيلومتراً مربعاً، وذلك من مساحة إجمالية تبلغ ٤١,٢١ كيلومتراً مربعاً من المناطق التي يُعتقد بأنها مزروعة بالألغام.

١٠- واستناداً إلى هذا المشروع التجريبي والقيام لاحقاً بتطبيق إجراء تحديد أماكن حقول الألغام، استنتجت تقديرات المركز التايلندي لمكافحة الألغام أن مواصلة تطبيق هذا الإجراء ستؤدي إلى أن تخضع منطقة مساحتها ٥٢٨,٢ كيلومتراً مربعاً تقريباً (من المناطق المتبقية التي يُعتقد بأنها مزروعة بالألغام وتبلغ مساحتها حوالي ٩٤٩,٦٦ كيلومتراً مربعاً) للتطهير من الألغام باستخدام إزالة الألغام يدوياً، ومواصلة تطبيق إجراءات تحديد حقول الألغام وغير ذلك من الأساليب الملائمة.

سادساً - الظروف التي حالت دون وفاء تايلند بالتزاماتها بموجب المادة ٥ في غضون ١٠ سنوات من بدء سريان الاتفاقية بالنسبة لها

١١- القيود التي واجهت الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية والمشاكل الناتجة عنها هي: أن الدراسة الاستقصائية، التي أُجريت باستخدام أساليب أولية وفي إطار زمني محدد، قد ركزت على إجراء مقابلات مع أشخاص من المناطق المتأثرة بالألغام بدلاً من الوصول إلى المناطق المشتبه فيها ودون الاستعانة بأي وسائل تقنية. وأدى ذلك إلى استنتاج أحكام خاطئة. ولم تراعى الدقة في تحديد الحدود وتقدير مساحات المناطق، وتم تحديد المحيط الخارجي للقليل من حقول الألغام، وغالباً ما كان المخبرون الرئيسيون لا يعلمون بدقة المناطق التي توجد بها ألغام. ولم يُحدد بالفعل مكان و/أو مدى التلوث بالألغام بالنسبة لغالبية المناطق التي تزيد مساحتها قليلاً عن كيلومتر مربع. وشملت الدراسة بعض المناطق الآمنة التي كانت خارج نطاق عمل جامعي البيانات كالمناطق الصخرية والمزارع، وما إلى ذلك. أما تقدير إجمالي المساحة الملوثة بالألغام بـ ٥٥٧ ٢ كيلومتراً مربعاً فهو تضخيم لمساحة منطقة الخطر الحقيقي يشوبه الغموض. واعتُبرت الدراسة بمثابة جملة من البيانات الأولية التي اقتصر على تحديد مناطق يُعتقد بأنها مزروعة بالألغام وينبغي أن تُدرس من جديد. ونتيجة لعدم دقة هذه الدراسة، تكبد المركز التايلندي لمكافحة الألغام تكاليف لا لزوم لها في عمليات إزالة الألغام.

١٢- الأوضاع الجغرافية: لقد أدى النزاع الداخلي المتواصل في بعض البلدان المجاورة وعدم تسوية مسألة ترسيم الحدود بين تايلند وبعض البلدان المجاورة إلى تأخير عمليات إزالة الألغام.

١٣- طبيعة المناطق المزروعة بالألغام: تسبب النزاع في وجود حقول ألغام لم توضع عليها علامات، وتم الاحتفاظ بالقليل من السجلات المفيدة، كما أن البيانات المتحصل عليها من سجلات حقول الألغام غير دقيقة وغير كاملة. ولم يُعرف عدد الألغام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الألغام ربما تكون قد انتقلت من أماكنها بفعل أحوال الطقس والتعرية. وغالبية المناطق التي يعتقد بأنها مزروعة بالألغام في تايلند كانت، ولا تزال، في غابات استوائية وعلى السفوح والأراضي الخطرة. وتسبب ذلك في العديد من المشاكل المتعلقة بوصول العاملين في مجال إزالة الألغام إلى المناطق التي يعتقد بأنها مزروعة بالألغام.

١٤- التحديات البيئية: تتسم حقول الألغام بأنها غير متناسقة وتعج بالموانع بسبب طبيعة الأرض (الجبال والأراضي الصخرية وضفاف الأنهار التي تستخدم كخطوط مواجهة أثناء العمليات القتالية). وعلاوة على ذلك، فإن الغطاء النباتي الكثيف/الغابات هي من العقبات الرئيسية التي تحول دون إحراز تقدم كبير. كما أدى ارتفاع الرطوبة والحرارة وانتشار العلقات خلال فصل الأمطار، بالإضافة إلى الأمراض الاستوائية الفتاكة إلى التسبب في مخاطر صحية زادت من تعقيد عمل الفنيين العاملين في إزالة الألغام.

١٥- محدودية الموارد والدعم المالي: إن وضع المركز التايلندي لمكافحة الألغام تحت إشراف وزارة الدفاع جعل موارده المالية والبشرية تعتمد على ميزانية هذه الوزارة التي تُخصص بحسب الأولويات المختلفة لكل عام. ولسوء الطالع، انخفضت الميزانية السنوية للمركز من أكثر من ٣٨ مليون بات في عام ٢٠٠٤ إلى ١٨ مليون بات في عام ٢٠٠٦. وكان السبب في خفض الميزانية هو أن تايلند واجهت في السنوات الماضية حالات طوارئ مُلحة شملت كارثة الفيضانات في الشمال، و كارثة تسونامي والاضطرابات التي شهدتها محافظات الجنوب الثلاث. وأدت هذه الحالات الطارئة إلى زيادة التنافس على الموارد. ومع ذلك، تضاغت ميزانية المركز خلال السنوات الأخيرة.

١٦- طريقة إزالة الألغام: إزالة الألغام هي عملية خطيرة وحساسة تتطلب الكثير من الوقت والموارد. وكانت عملية إزالة الألغام يدوياً في تايلند بطيئة نوعاً ما في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦ عندما تجرّي في مساحات واسعة، وأدى ذلك إلى تقدم عمليات التطهير بمعدل بطيء. وفي عام ٢٠٠٦، بدأت تايلند بتطبيق إجراء تحديد أماكن حقول الألغام، وهو أكثر دقة في تحديد المناطق الملوثة. ونتيجة لذلك، حدث تسارع كبير في معدل إزالة الألغام خلال العام الماضي.

١٧- الدعم الدولي: خلال السنوات السبع الماضية، جاء تمويل إزالة الألغام بصورة رئيسية من الدعم المقدم من الميزانية السنوية لحكومة تايلند. وجاء التمويل والمساعدة على الصعيد الدولي من جهات داعمة رئيسية كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وثمة تزايد في هذا التمويل والمساعدة على الرغم من أنهما محدودان نسبياً في الوقت الراهن. ومن الضروري أن تحظى هذه العملية، نظراً إلى ما تتطلبه من تمويل ووقت، باهتمام منسق من جميع الجهات صاحبة المصلحة، وألا يقتصر الأمر على الميزانية التي تخصصها الحكومة.

سابعاً - التحديات القائمة

١٨- حسبما ورد آنفاً، لا تزال هناك مساحة تبلغ ٩٤٩,٦٦ كيلومتراً مربعاً بانتظار تطهيرها من الألغام خلال فترة التمديد. وتمكن المركز التايلندي لمكافحة الألغام حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، باستخدام إجراء تحديد أماكن حقول الألغام، من تحديد منطقة ملغومة تبلغ مساحتها ٤٢٨,٣٩ كيلومتراً مربعاً. ويواصل المركز تطبيق الإجراء على منطقة يُعتقد أنها مزروعة بالألغام تبلغ مساحتها ٥٢١,٢٧ كيلومتراً مربعاً. وسيكون من الضروري القيام خلال فترة التمديد بتطهير منطقة مساحتها حوالي ٥٢٨,٢ كيلومتراً مربعاً بحلول شهر آذار/مارس ٢٠٠٩، وذلك باستخدام إزالة الألغام يدوياً ومواصلة استخدام إجراء تحديد أماكن حقول الألغام وغيرهما من الطرائق الملائمة.

ثامناً - المدة الزمنية للتمديد المطلوب ومبرراتها

١٩- عند النظر في الفترة الزمنية المطلوبة، أولت تايلند اهتماماً متساوياً لعزمها على استكمال عملها في غضون الفترة الزمنية الممنوحة وللعوامل الراهنة الواقعية والعملية. وأثبتت التجربة الماضية أن إزالة الألغام عمل يتسم بالصعوبة والحساسية ويتطلب وقتاً. وتبلغ إنتاجية إزالة الألغام في تايلند حوالي ٥٠ كيلومتراً مربعاً في السنة. واستناداً إلى إجراء تحديد أماكن حقول الألغام، سيقوم المركز التايلندي لمكافحة الألغام بتنفيذ خطة وطنية سنوية جديدة تُعطى فيها الأولوية للمجتمعات المحلية شديدة التأثر بهذه المشكلة. وسوف يستخدم أسلوب إزالة الألغام يدوياً لتطهير المناطق الملوثة المتبقية.

٢٠- واستناداً إلى التقديرات أعلاه المتعلقة بالمساحة المتبقية وإنتاجية إزالة الألغام في الوقت الراهن، بالإضافة إلى العوامل الأخرى كالتشكيلات الجغرافية والتزاعات المتواصلة في البلدان المجاورة وضرورة تسوية المنازعات المتعلقة بتسليم الحدود، تطلب تايلند فترة زمنية تبلغ ٩,٥ سنة (أي حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨) للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٥ من الاتفاقية.

تاسعاً - طريقة تحقيق الهدف

٢١- اقترح المركز التايلندي لمكافحة الألغام خطة عملية وواقعية لإزالة الألغام من أجل الوفاء بالتزامات تايلند بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، والجوانب الرئيسية لهذا المقترح هي كما يلي:

١' ستُطهر حقول الألغام، بشكل عام، باستخدام الطريقة التقليدية اليدوية بمساعدة آليات ثقيلة، وكلاب مدربة على كشف الألغام وأدوات أخرى. ويجري حالياً وضع إجراءات تشغيل دائمة تتعلق باستخدام الآليات الثقيلة لإزالة الألغام.

٢' حددت تايلند أولويات تطهير حقول الألغام المتبقية استناداً إلى ما يلي: أعطت الأولوية الأولى لحقول الألغام التي تؤثر على السلامة، والأولوية الثانية لتلك التي تعوق التنمية الاجتماعية والثقافية في تايلند، والأولوية الثالثة لتلك التي تؤثر بطرق أخرى على المحافظة على البيئة/الطبيعة، والأولوية الرابعة للحقول الموجودة في مناطق حدودية لا يزال النزاع قائم بشأنها.

٣٠ حسبما أُشير إليه، تتوقع تايلند أن ٥٢٨,٢ كيلومتراً مربعاً سوف تحتاج إلى تطهيرها من الألغام باستخدام أساليب يدوية مع مواصلة استخدام إجراء تحديد أماكن حقول الألغام وغيرها من الوسائل الملائمة. ووضعت تايلند جداول زمنية سنوية لتطهير إجمالي هذه المساحة. وستوفر هذه الانجازات الرئيسية السنوية المعايير التي ستستخدمها تايلند في إعداد التقارير التي تقدمها إلى الدول الأطراف بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المادة ٥ خلال فترة التمديد.

٤٠ استناداً إلى تحليل القدرات الراهنة، تتوقع تايلند حدوث زيادات سنوية في حجم المساحة التي سيحري تطهيرها من المناطق التي يُعتقد أنها مزروعة بالألغام، وسيترفع حجم هذه المساحة من ٤٣,٠٨ كيلومتراً مربعاً في عام ٢٠٠٩ إلى ١٦٩ كيلومتراً مربعاً في عام ٢٠١١.

٥٠ نظراً إلى أن معظم المناطق التي يُعتقد بأنها مزروعة بالألغام قد تكون مناطق غابات، ستقوم تايلند بإجراء دراسة استقصائية عامة لهذه المناطق عن طريق تطبيق إجراءات التشغيل الدائمة الجديدة التي وضعتها. وعند تطبيق هذه الإجراءات، مع ممارسة استبعاد المناطق غير الملوثة بالألغام، تتوقع تايلند تحديد جزء كبير من هذه المساحة على أنه "خال من الألغام" بصورة قطعية على نحو ما تقتضي الاتفاقية. كما ستركز أنشطة البحث والتطوير على القيام على وجه السرعة بتطهير مناطق الغابات.

٦٠ خلال فترة التمديد، ستواصل تايلند الوفاء بالتزاماتها بموجب الفقرة ٢ من المادة ٥ عن طريق الاستمرار في وضع العلامات على جميع المناطق التي يُعتقد بأنها مزروعة بالألغام، وذلك باستبدال العلامات الموجودة أو وضع علامات إضافية، حسب الاقتضاء، وتوفير التثقيف بمخاطر الألغام لجميع سكان المناطق التي يُعتقد بأنها مزروعة بالألغام.

٧٠ يتوقع أن تبلغ تكلفة الوفاء بالتزامات تايلند بموجب المادة ٥ حوالي ٤٣٥,٥٥ مليون بات. وتستند توقعات التمويل السنوي إلى معادلات حسابية دقيقة تقوم على تجربة تايلند الطويلة المتعلقة بتحديد التكاليف الفعلية لتطهير المناطق المزروعة بالألغام باستخدام جميع الأساليب (أي إزالة الألغام، واستخدام الكلاب المدربة على كشف الألغام، واستخدام الآليات الثقيلة). ومن المتوقع أن يستمر مكتب الميزانية التايلندي في تمويل معظم أنشطة إزالة الألغام لأسباب إنسانية، كما يتوقع أن يزداد التمويل المقدم من الدولة مع مرور الوقت. وسيستكمل التمويل المقدم من الدولة بالتمويل من جهات أخرى، ولا سيما المقدم في سياق وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب المادة ٦-٤ من الاتفاقية.